# دور المجلس الدولي للغة العربية والمنظمات والمؤسسات التعليمية في استنفار الجهود الرسمية لتبنيّ اختبارات معيارية في اللغة العربية وفرضها

أ. د. مصطفى إدريس البشير

## الملخص:

**إنّ الإهمال الرسمي للغة العربية وتزايد تغييبها لغة تخاطب في الشارع العام، وفي التوثيق في مؤسسات الدولة، وفي التدريس في المؤسسات التعليمية في الوطن العربي يشكل خطرا على بقائها وعلى هوية الأمة ومستقبلها في ظل العولمة والانفتاح العالمي الواسع، بفضل تقنيات المعلومات وثورة الاتصال وسرعة التواصل العضوي بين سكان الكوكب الأرضي، وتداخل المصالح التجارية والاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية، فضلاً عن كثرة الوافدين إلى الوطن العربي من دول أخرى ناطقة بغير العربية بغرض العمل والتجارة والسياحة وغيرها، وقد صار عدد هؤلاء الوافدين في بعض الدول يفوق عدد السكان. ردة الفعل الإيجابية لهذا الواقع الأليم، أفرزت في الآونة الأخيرة مبادرات متعددة من شأنها أن تعيد للعربية مكانتها وللأمة هيبتها وعلى رأسها تشكيل المجلس الدولي للغة العربية الذي استكمل هياكله، ونُظم عمله، ووجد قبولاً واسعاً وسط الجهات الرسمية، والجامعات في الوطن العربي، والمنظمات الفاعلة في مجال اللغة العربية. .**

استطاع المجلس أن ينظّم خلال السنوات الأربع الماضية أربعة مؤتمرات جامعة وناجحة شارك فيها آلاف الخبراء من الجامعات العربية، والأجنبية، والمنظمات، وصناع القرار في الوطن العربي، تمخضت عن أولها نتائج مهمة تمثلت في تحديد المخاطر التي تجابه اللغة العربية وزيادة الوعي بأهمية استخدامها في كافة المجالات، والتأكيد على أن نهضة الأمة لا تتم إلا بلسانها، أما المؤتمر الثاني فقد أقر قانوناً يحمي اللغة العربية بذلت في إعداده جهود كبيرة وقد تمت مباركته من اتحاد المحامين العرب وتم إيصاله لكافة المعنيين باللغة العربية وصناع القرار في الوطن العربي، وأما المؤتمر الثالث فقد أقر إصدار خمس عشرة دورية تُعنى بقضايا اللغة العربية، ووافق على قيام مؤسسة عملاقة للتعريب والترجمة والنشر، تُعنى بنقل المعارف من اللغات الأخرى في كافة المجالات إلى العربية فضلا عن تشجيع التأليف بالعربية خاصة في المجالات التقنية والحيوية، وتجدر الأشارة هنا إلى أنه تم تخصيص عشر جوائز قيمة للأبحاث المتميزة التي تخدم النهوض بالعربية، والتي توّجت أيضا بجائزة كبيرة من سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم تمّ منحها لمستحقيها ابتداءاً من المؤتمر الرابع.

استصحب المجلس في حركته النشطة تلك عددا من المنظمات والمؤسسات كالمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم (الأيسسكو)، ومجامع ومراكز دراسات اللغة العربية، واتحاد الجامعات العربية، ونتج عن ذلك الحراك زيادة اليقظة لدى كثير من صناع القرار في الوطن العربي بأهمية عودة اللغة العربية إلى مكانها الطبيعي في حياة الأمة العربية والاسلامية. وما يزال أمام المجلس والمنظمات المتعاونة معه في المرحلة القادمة عبء ترجمة تلك اليقظة والرغبة لدى صناع القرار في الوطن العربي إلى خطط عمل واضحة المعالم تدفع في اتجاه استصدار قرارات واضحة وملزمة تتبنّاها جامعة الدول العربية وتتخذ كل دولة عربية على انفراد قرارات يسندها القانون، والآليات الفاعلة في الميدان بإلزامية استخدام اللغة العربية في كافة مستويات التعامل داخل البلدان العربية وتعريب الشارع العربي.

ولعل أهم ما يمكن أن يقوم به المجلس الدولي للغة العربية والمنظمات المتعاونة معه بعد كل هذا الجهد المبارك هو تقديم مبادرات واضحة ومتكاملة بشأن إعادة النظر في المناهج التي تُدرّس وتبنّي اختبارات معيارية في اللغة العربية واقناع صناع القرار بفرضها، ليخضع لها الطلبة قبل الدخول للمرحلة الجامعية، وطلبة الدراسات العليا، والوافدون إلى الوطن العربي بكافة مقاصدهم سواءً كانت تجارية أو للعمل أو للحج أو دبلوماسية أو ثقافية. وتجدر الاشارة بأن هنالك مبادرات متعددة من عدة مراكز عرضت في المؤتمرات السابقة للمجلس، ومنها ما وصل لمرحلة النضج والتطبيق التجريبي في أرض الواقع كالتتال العربي الذي باركه وتبنّاه اتحاد الجامعات العربية، فالطريق ممهدة للمجلس الدولي وشركائه للمضي في اقناع صناع القرار بأن تبنّي الاختبارات المعيارية وفرضها هي الوسيلة الناجعة لتقوية اللغة العربية والاستثمار فيها بجانب الحفاظ على هوية الأمة ودفع عجلة التقدم والابتكار في بلداننا العربية.

## دور المجلس الدولي وشركائه في رفع الوعي بأهمية استخدام اللغة العربية

لا يختلف اثنان في عمق الاهمال الرسمي للغة العربية بالرغم من النصوص الفضفاضة في الدساتير التي تقول بأن اللغة العربية هي لغة التخاطب والتوثيق في المؤسسات الرسمية، والتدريس في المؤسسات التعليمية في بلدان الوطن العربي كافة بلا استثناء، فكيف لنا أن نزيل هذا الفصام بين الوثائق الرسمية وواقع الحال الذي وصل إلى مرحلة متقدمة في الإقصاء للغة العربية بما يهدد هوية الأمة ومستقبلها في عالم زالت فيه الحواجز الزمانية والمكانية بفضل تقنيات المعلومات وثورة الاتصال، وسرعة التواصل العضوي بين سكان المعمورة في وقت تداخلت فيه المصالح التجارية والاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية، وأصبح الانتقال العضوي ميسورا بين الدول بغرض العمل والتجارة والسياحة وغيرها خاصة إلى منطقتنا العربية، لما تتمتع به من ثروات طبيعية وموقع جغرافي يتوسط العالم كله. فالأرقام الرسمية تقول بأن عدد الوافدين في بعض الدول العربية يفوق عدد السكان، وتأثيرألسنتهم في عمل المؤسسات وعلى التخاطب في الشارع العام أصبح ينافس العربية إن لم يتفوق عليها، بل امتد أثرهم إلى داخل البيوت وصار الأطفال يتحدثون في حياتهم اليومية بغير اللغة العربية، فتلك كلها مخاطر ماثلة تهدد هوية الأمة العربية وتعيق إسهامها في بناء حضارة تمثلها وتحافظ بها على وجودها في ظل العولمة والعالمية وسيادة القطب الواحد.

هذا الواقع الأليم للغة العربية دفع بعض الغيورين على اللغة العربية ليتقدموا بمبادرة إنشاء المجلس الدولي للغة العربية إلى اليونسكو بمناسبة إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٨ عاماً دولياً للغات، وقد حظيت المبادرة بتأييد عدد من الدول العربية والجمعيات والاتحادات العربية والهيئات والمنظمات الدولية، وتمت مباركة قيام المجلس من قبل المؤتمر العام لاتحاد الجامعات العربية في دورته الحادية والأربعين بالرياض في المملكة العربية السعودية في أبريل ٢٠٠٨ وأصبح مقره في بيروت – لبنان.

قام المجلس الدولي للغة العربية خلال السنوات الأربع الماضية بجهد كبير لمناصرة اللغة العربية والتبصير بالمخاطر التي تحدق بها اذ انعقدت أربعة مؤتمرات دولية بمشاركة واسعة من أهل الاختصاص في كافة المجالات، فالمؤتمر الأول عقد في بيروت- لبنان عام ٢٠١٢ وأما الثلاثة الأخرى فعقدت كلها في دبي تحت رعاية الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي في الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، و٢٠١٥ وكانت مخرجاتها كلها تصب في زيادة الوعي بالمخاطر التي تحدق بالعربية وكيفية ابتكارسبل النهوض بمكانتها بين أهلها والحث على استخدامها في كافة مناحي الحياة العلمية منها والاجتماعية والاقتصادية.

فالمؤتمر الأول كان بعنوان (العربية لغة عالمية: مسئولية الفرد والمجتمع والدولة) وقد خلصت الأوراق المقدمة فيه –حوالي مائتين وخمسين ورقة- إلى أن اللغة العربية تواجه حركة إقصاء منظمة لإبعادها عن الاستخدام على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات والدولة وفي المقابل نشط إحلال اللهجات المحلية واللغات الأجنبية مكانها لا لضعف فيها لاستيعاب المستجدات في مجالات العلوم والتقنيات والصناعات والمعارف ولكن بسبب ضعف تهيئة وإعداد الطلبة في المدارس وتزويدهم بالمهارات اللازمة في اللغة العربية التي تعينهم على الولوج بها والتميز في استخدامها وسيطاً للكتابة والتخاطب في كافة التخصصات عندما يصلون إلى المرحلة الجامعية، وهي جديرة بذلك، ويتحمل مسئولية القصور في المقام الأول

الدولة التي يلزمها اتخاذ قرارات حاسمة بشأن استخدام اللغة العربية وفق سياسات وإستراتيجيات واضحة، تقوى على مجابهة الحملة المضادة لإقصائها وبالتالي إيقافها (١).

وقد طالب المشاركون في المؤتمر الأول أيضا بسن قوانين تحدد وتفصل السياسة اللغوية المناسبة على المستوى الوطني لكل دولة عربية وإسلامية، وكذلك المطالبة بمساءلة من يتهاون أو يعمل على إقصائها في المؤسسات والمنظمات والهيئات الحكومية والأهلية، وسوق العمل، والإدارة والتعليم، والثقافة والإعلام وفي الحياة العامة. فمن المعلوم جدا أن الأنظمة والدساتير في بلداننا العربية تنص في مقدماتها على أن اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية، فهذا يعني أنها لغة السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والعمل ولابد من أن تكون ملزمة للمواطنين والمقيمين في كافة المعاملات، ولابد للدول من سن التشريعات التي تحمي استخدام اللغة العربية، وتكرس الجهد لإعادة صياغة مناهجها ومفرداتها المستخدمة لتتواءم ومجالات الاستخدام. كل ذلك يتطلب في المقام الأول توافر الإرادة السياسية لدى صناع القرار للتوجيه الصارم ببناء المؤسسات المتخصصة لتمكين العربية لتعمل كلها في تناسق مدروس تحت رقابة الدولة، وكذلك توفر لها كافة متطلبات تثبيت استخدام اللغة العربية، ويسندها بعد ذلك القانون الملزم، ولعل أهم ما يتمخض عن ذلك كله تبنّي اختبارات معيارية معتمدة وفرضها في كافة الدول العربية، ويكون اجتيازها شرطاً للولوج في كافة المجالات الأكاديمية للناطقين بها، وأما للناطقون بغيرها فيلزمهم بناء اختبارات معيارية خاصة بمستوياتهم كالعمال الوافدين، والدبلوماسيين وحجاج بيت الله الحرام .

لقد ورد في كثير من الأبحاث التي قدمت في المؤتمر الأول معلومات إحصائية دقيقة، وحقائق علمية صادمة عن ضعف اللغة العربية تخاطباً وكتابةً لدى المعلمين في مرحلة التعليم العام، ومن هنا تكون بداية الإصلاح، فالمعلمون هم من يتحمل المسئولية في إعداد الطلاب للمرحلة الجامعية التي يناط بها تخريج الخبرات التي تقود العمل في كافة مناحي الحياة في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، فالاهتمام باللغة العربية يبدأ بالاهتمام بالمعلمين في التعليم العام في كافة التخصصات بما في ذلك أساتذة اللغات الأجنبية، فهؤلاء جميعاً يجب أن يخضعوا لدورات مكثفة في اللغة العربية يتبعها اختبار ملزم يكون ضمن شروط التعيين وكذلك يعتمد في التطور والترقية (١).

فضلاً عن القضايا الرئيسية التي تطرق لها المؤتمرون فقد كانت أيضا العشوائية في بناء المناهج في اللغة العربية وتصميمها من المواضيع المهمة، اذ تفتقر معظمها إلى التسلسل المنطقي حسب المرحلة الدراسية وعمر الدارس وقدراته على استيعاب الوحدات الدراسية، بجانب غياب التقويم المستمر لتلك المناهج وأخذ التغذية الراجعة من كل الشركاء في العملية التدريسية، ومن مخرجات التعلم، وربما تكون أنجع وسيلة للتقييم هي وضع اختبارات معيارية في اللغة العربية يخضع لها الطلاب قبل دخولهم للمرحلة الجامعية لأن طلاب التعليم العالي اليوم مستواهم في اللغة العربية متدنٍ جداً كما جاء في التقارير التي قدمت في المؤتمر، ومما يزيد الحال سوءاً عدم اهتمام غالبية مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي باللغة العربية والجنوح في معظم الجامعات العربية للتدريس باللغات الأجنبية ولا يستثنى من ذلك إلا سوريا وبعض الجامعات السودانية، وقد يتعللون لذلك بعدم توفر المراجع العلمية الجاذبة باللغة العربية تأليفا وترجمة، وكذلك ربما دفعهم لذلك متطلبات سوق العمل حيث يفضل الذين يجيدون اللغة الأجنبية على العربية حتى ولو كان العمل داخل البلاد العربية. فهل يتم ذلك بتأثير العولمة أم بسبب غياب الإرادة السياسية؟ لاشك أن السبب الرئيس هو غياب الإرادة السياسية؛ لأن دولا لا يتعدى عدد سكانها خمسة ملايين نسمة توفر التراجم للكتب والدوريات بلغاتها بصورة فورية بعد صدورها في أي مكان في العالم وتجعلها متاحة لكل من تلزمه في زمن قياسي.

في معظم جامعات بلداننا العربية يتم تدريس المواد العلمية باللغة الأجنبية ويقوم بذلك أساتذة لا يتقنون اللغة الأجنبية، ويقدمون المادة لطلاب ضعفاء في اللغة الاجنبية وضعفاء في القدرة على التعامل والاستزادة من المراجع التي كتبت باللغة الأجنبية، فتضيع بذلك المادة العلمية، ويتدنى المستوى ونشكو من ضعف التعليم في بلادنا، وعلاجاً لذلك نقوم باعتماد الاختبارات المعيارية للغات الأجنبية ونعتمدها شرطاً للالتحاق بجامعاتنا للتخصصات العلمية بدلا من الاهتمام بتقوية اللغة العربية وتنشيط حركة الترجمة كما تفعل أمم كثيرة لا تقارن

امكانياتها بما يتوافر للأمة العربية!! يا له من ضياع للهوية وللطلاب وللعلم معا، لأن واقع الحال يقول بأن المتميزين في الجامعات العربية هم الذين يتقنون اللغات الأجنبية وعندما يتخرج هؤلاء تكون فرص العمل المقنعة لهم أكبر خارج أوطانهم التي درسوا فيها فنفقد العناصر المؤهلة في أوطاننا العربية بعد أن نصرف على تأهيلهم أموالا طائلة. فلن يصلح حال الأمة أو تنهض دون تقوية اللغة العربية وجعلها لغة العلوم والدواوين والشارع وهذا يقتضي تبني اختبارات معيارية وفرضها.

لقد أحيا المؤتمر الأول قضية اللغة العربية اذ أن المادة العلمية التي قدمت فيه شخصت بصورة واضحة حجم المشكلة التي تعاني منها العربية، وغفلة أهلها فكانت وثيقة بيروت تحت عنوان (اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها) (١)

أما المؤتمر الثاني للغة العربية الذي انعقد في الفترة من ٧-١٠ مايو ٢٠١٣ في دبي فقد خرج بعدة توصيات أهمها إجازة قانون اللغة العربية الذي تمت مراجعته وتعميمه على كافة الدول العربية وبرلماناتها، وكذلك المؤسسات التي لها صلة بقضايا اللغة العربية للعمل بموجبه لتبيث مكانة اللغة العربية، وتمكينها بقوة القانون بجانب الجهود الأخرى التي تحفز على استخدامها. فكان من أهم توصيات المؤتمر الثاني الموافقة على إنشاء المؤسسة العربية للتعريب والترجمة لتقوم بتوفير المراجع العلمية عن طريق التأليف والترجمة لأمّات الكتب في كافة التخصصات في الجامعات العالمية المرموقة، وكذلك ترجمة الدوريات العلمية المتميزة وجعلها متاحة للقارئ العربي كل في مجال تخصصه خاصة في الجامعات العربية، وتلك خطوة مهمة للارتقاء بمستوى الطلبة في الجامعات العربية الذين يحول عدم إجادتهم للغات الأجنبية دون استفادتهم من المراجع المتخصصة باللغات الأجنبية، وقد ضيقت هذه الخطوة الفجوة التي ما تزال تتسع يوما بعد يوم بين اللغة العربية والعلوم والتقنيات والصناعات والمفاهيم والمصطلحات الحديثة. ويقيننا أن اللغة العربية هي البحر في أحشائه الدر كامن فمتى نهئ الغواصين؟ كل تلك الجهود لابد أن يصاحبها أيضا اعتماد الاختبارات المعيارية في اللغة العربية لرفع كفاءة الاستاذ والطالب معا في اللغة العربية وإزالة الحاجز النفسي الذي بدأ يتراكم بسبب الاهمال الرسمي للغة العربية.

وقد شهد المؤتمر الثاني حضوراً مميزاً من الدول الإسلامية الناطقة بغير العربية، خاصة دولة نيجيريا وكذلك المشاركة الواسعة من الباحثين في مجال اللغة العربية من المغرب العربي، وذلك دليلٌ على أن الأمة العربية والإسلامية متعطشتان للانعتاق والتحرر من هيمنة اللسان الأجنبي الذي لم ينتج عن تبنّيه لعدة عقود أي تقدم في مسيرة الأمة العربية والإسلامية نحو الريادة أوالسيادة (٢).

أما المؤتمر الثالث فقد كان تحت عنوان "الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي" وقد تركزت معظم الابحاث التي عرضت فيه على الدراسات والمشاريع والمبادرات والتقارير الناجحة وأوراق العمل التي تتعلق باستخدامات اللغة العربية في ميادين المعرفة المختلفة، خاصة في مجال التقانات الحديثة وتطبيقاتها، وكذلك في سوق العمل وإلزامية الوافدين للوطن العربي بالجلوس لاختبارات معيارية تكون شرطا لحصولهم على فرص عمل في البلدان العربية. كما تم في ذات المؤتمرالإعلان عن جائزة الشيخ محمد بن راشد للغة العربية والموافقة على إصدار خمس عشرة مجلة علمية إلكترونية محكمة بالمسميات التالية

اللغة العربية والتربية والتعليم
اللغة العربية والتعليم العالي
اللغة العربية والدين
اللغة العربية وعلومها
اللغة العربية والتقنية
اللغة العربية للناطقين بغيرها
اللغة العربية والسياسات والتشريعات
اللغة العربية والإعلام
اللغة العربية والمجتمع
اللغة العربية والترجمة والتعريب
اللغة العربية والعلوم
اللغة العربية والآداب والفنون
اللغة العربية والعلوم الطبية
اللغة العربية والثقافة
اللغة العربية والبحث العلمي

وأيضا تمت الموافقة على منح مكافآت تشجيعية لأفضل ثلاثين بحثاً علمياً تقدم في المؤتمر مستقبلاً، بحيث تمنح مكافأتان للأبحاث المختصة في كل تخصصات المجلات العلمية، ويكون لها الأولوية في النشر(٣).

وأما المؤتمر الرابع فقد شهد مشاركة عالمية عالية من المنظمات العربية والدولية، والاتحادات، والمجامع والجمعيات، والهيئات وزادت عدد

المشاركين عن ٢٣٠٠ من العلماء والباحثين والمسؤولين من ٧٤ دولة، وقد خرج بتوصيات مهمة وعلى رأسها إعادة النظر في القوانين والأنظمة والسياسات التي تسمح بإحلال اللغة الأجنبية بدلاً من اللغة الوطنية، في المؤسسات الحكومية والأهلية في جميع الدول العربية، فضلاً عن الاستثمار في "لغة الضاد"، والعمل على جعلها مصدراً من مصادر الدخل للأفراد والمجتمع والدولة أسوة باللغات الأجنبية، ولن يتم ذلك إلا بفرضها في التدريس في الجامعات والمدارس والمؤسسات العامة والخاصة وفرض اختبارات معيارية للناطقين بها وللناطقين بغيرها على شاكلة (التوفل والأيليت والدلف دالف) .

فقد دعا المشاركون في المؤتمر إلى زيادة الاهتمام بالتعريب والترجمة العلمية والثقافية والتقنية والصناعية لسد الفجوة التي تتسع يوماً بعد يوم بين "العربية" والعلوم والمعارف والتقنية والصناعات الحديثة . ونبهت التوصيات إلى مخالفة التعليم باللغة الأجنبية للدستورالذي يعمل به وتهديد الوحدة والأمن الوطني والعربي، وكل ذلك ينذر ببروز الكثير من التحديات الداخلية التي تعرّض السيادة والاستقلال والوحدة والثقافة والثوابت الوطنية للخطر، ونادت بعض الأوراق بأنه ينبغي جعل اللغة العربية مسألة أمنية وطنية وعربية بامتياز، معتبرة أن إضعافها وتهميشها، يعد اعتداء على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، ويعرض المجتمع للتشظي والانقسام اللغوي الذي يضرب الوحدة الوطنية. كما طالب البعض سنّ قانون على المستوى الوطني والعربي يجرم من يتعمد محاربة اللغة العربية أو إقصاءها وتهميشها وإبعادها من مواقعها الطبيعية، والعمل بفاعلية على إنزال العقوبات اللازمة لذلك.

فضلاً عن ذلك تأكيد المشاركين في المؤتمر على أن اللغة العربية تتمتع بمكانة مرموقة بين اللغات المختلفة السائدة في كثير من الدول الاسلامية الناطقة بغير العربية؛ كأندونيسيا، وتركيا، وايران، وماليزيا، ونيجيريا، ودول آسيا الوسطى، وأيضاً في تلك التي بها أقليات إسلامية كبيرة العدد؛ كالهند، والصين، وأمريكا، وأوربا، إذ إن اللغة العربية هي لغة العقيدة والفكر والعبادة. وعلى الرغم من وجود شبكات واسعة من المدارس العربية الإسلامية الأهلية لأغراض تعليم اللغة العربية كمدخل لقراءة القراءن الكريم وفهمه والمواد الإسلامية وتواجد أقسام للغة العربية في بعض الجامعات الحكومية والخاصة في تلك الدول التي يوجد فيها مسلمون، إلا أن تعليم اللغة العربية في تلك البلدان تنتابه كثير من أوجه القصور ولا يستجيب للمتطلبات العصرية لاستخدامات اللغة في سوق العمل، أو الإبداع الفكري والثقافي في ظل العولمة والتواصل بين الشعوب، وهذا يحتاج لبذل جهود كبيرة لتحديث ومواكبة المناهج و تبنّي اختبارات معيارية يقاس بها مستوى الاستيعاب باللغة العربية. ودعا المؤتمر الرابع الأفراد والمؤسسات الحكومية والأهلية والعربية والدولية إلى تبنّي قانون اللغة العربية الذي أعده المجلس الدولي للغة العربية وتطبيقه بعد أن تم اعتماده من اتحاد المحامين العرب، وفي ذات المؤتمر تم تكريم عشرة فائزين بجوائز الأبحاث المتميزة.

فضلا عن ذلك فقد تم في ذات المؤتمر استكمال المجلس الدولي لهيكلته التنظيمية إذ أصبح له مؤسسات تحكمها لوائح تساعد على اتساع دائرة انطلاقه كمنظمة دولية مستقلة، وتتمثل فيه المنظمات والهيئات والاتحادات والجمعيات والمجامع والمؤسسات التخصصية والعلمية الرسمية والأهلية التي تهتم باللغة العربية بصورة مقننة .هذه الخطوة تستوجب من الدول العربية والإسلامية التضامن والتعاون مع المجلس الدولي للغة العربية، والتكتل حوله باعتباره يجمعها وينسق بينها، للنهوض باللغة العربية والعمل على رفع مستوى الوعي بها ونشرها، وتعليمها بالطرق السليمة حتى تحافظ على هوية الأمة وثوابتها، وتسهم في تحقيق تنميتها وتحمي الأجيال القادمة وتعزز مكانتهم بين الأمم والشعوب (٤) .

الجهود المباركة التي قام بها المجلس خلال السنوات الأربع الماضية زادت الوعي بأهمية النهوض باللغة العربية، إلا أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدفع للخروج من دائرة التنظير إلى العمل في أرض الواقع ولن تتبوأ العربية مكانتها إلا بفرض اختبارات معيارية على شاكلة ما يتم للغات الأجنبية الحية، وتطبق تلك الاختبارات على كافة المستويات، وهذه خطوة تحتاج للإرادة السياسية من صناع القرار في الدول العربية أولا، وليست هنالك جهة يمكنها إقناع صناع القرار في الوطن العربي لإصدار قرارات واضحة ومرتبطة بمدى زمني محدد لتطبيق تلك الاختبارات المعيارية الا المجلس الدولي للغة العربية والمنظمات والمؤسسات التي تضافرت على قيامه، وممّا يجعل المهمة

ميسورة أن هنالك تجارب وصلت مرحلة النضج في اعداد الاختبارات المعيارية منها مؤسسة التنال العربي في الأردن التي قدمت تجربتها في كيفية بناء الاختبارات واعداد المناهج وكيفية تنفيذ الاختبار محليا واقليميا ودوليا لعدد من المؤسسات والمنظمات الفاعلة في الساحة العربية، منها اتحاد اتحاد الجامعات العربية الذي تبنى مؤتمره العام في دورته السابعة والأربعين التي انعقدت بجامعة الشرق الأوسط الأردنية عام ٢٠١٤ الاختبار وخاطب الجامعات الأعضاء ووزارات التعليم العالي في الوطن العربي بتبنيه، وأكد على أهميه الدعم الرسمي للاختبار من قادة الدول العربية في دورته الثامنة والاربعين التي انعقدت في جامعة القديس يوسف في مارس/آذار عام ٢٠١٥.

## الخطوات العملية لتبنّي الاختبارات المعيارية وفرضها:

لقد حرص المجلس الدولي للغة العربية منذ قيامه على استصحاب عدد من المنظمات الفاعلة والمؤسسات المؤثرة في الساحة العربية والتي لها اهتمام كبير بخدمة اللغة العربية مثل اليونسكو، والإليكسو، واتحاد الجامعات العربية ومجامع اللغة العربية في الدول العربية، فضلاً عن أنه شارك في مؤتمراته الناجحة التي تحظى برعاية الشيخ محمد بن راشد عدد كبير من الوزراء على رأس العمل، وكذلك مسئولون سابقون كانوا في مواقع مؤثرة، فضلاً عن الانتشار الواسع لروافد تلك المنظمات في جميع الدول العربية. كل ذلك يسهل للمجلس الدولي وللمنظمات التواصل المباشر مع جهات صنع القرار في الوطن العربي واقناعهم بفرض اختبارات معيارية في اللغة العربية وفقا لخطة عمل مدروسة جيدا، وواضحة المعالم والخطوات وذلك وفقا للملامح العامة الآتية:

إقامة جسم تنسيقي من المجلس والمنظمات يختص بالدعوة والترويج للاختبارات المعيارية وفرضها من الجهات الرسمية في الوطن العربي، ويمكن أن يبدأ عمله بإقامة ورشة (ورش) عمل متخصصة تحت رعاية المجلس الدولي للغة العربية، يعلن عنها على مدى واسع عبر كافة الوسائل المتاحة ويجمع المبادرات الموجودة في الساحة بشأن الاختبارات المعيارية، ويحاول الجمع بينها أو التنسيق المحكم، وتحديد الشراكات والعلاقات المستقبلية لتطوّرها، ونزولها بصورة رسمية إلى أرض الواقع كمنتجات جاهزة للتسويق عربيا وعالميا في كافة المجالات الأكاديمية وغيرها، للناطقين بالعربية والناطقين بغيرها، وإخضاع تلك الاختبارات لكافة المراحل التجريبية اللازمة لتحديد صلاحيتها. فإن تمت تلك الخطوة فإن الاختبارات التي يتم الاتفاق عليها ستكتسب القوة وتكون لها المقبولية عند صناع القرار، ويقلل ذلك من التنافس المحموم مستقبلا على إنتاج الاختبارات تحت مسميات متعددة في الساحة العربية لا تتوافر فيها المعايير القياسية للاختبارات فتضطرب الفكرة ويصحبها الفشل، فتموت مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تكريس الإحباط والعزوف عن الأمر برمته.

ويمكن أن يتم توزيع الأدوار تحت الجسم التنسيقي بحيث تتولى بعض الجهات الاختبار الأكاديمي، وجهة أخرى يوكل اليها الاختبار للوافدين، وجهة ثالثة تعد الاختبار للحج، ورابعة تعد الاختبار للعاملين في السلك الدبلوماسي على أن تعمل جميعا تحت مظلة الجسم التنسيقي الذي يرعاه المجلس الدولي للغة العربية.

بعد الاطمئنان بأن لدينا منتجات جاهزة من الاختبارات المجربة يمكن تشكيل وفود على مستوى عال من المجلس والمنظمات تقوم بحملة اعلامية مكثفة تليها مقابلات مع الأمين العام للجامعة العربية ومن ثم الطواف على كل الدول العربية لأخذ موافقات رسمية من قادة الدول والوزارات المختصة للبدء في تنفيذ الاختبارات على كافة المستويات. وبالله التوفيق

## المراجع:

١- وثيقة بيروت- اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها (٢٠١٢). المؤلف والناشر المجلس الدولي للغة العربية. الرقم الدولي ٩٧٨-٩٩٥٣-٠-٢٣٦٤-٩ www.alarabiahconference.org

٢- البيان الختامي للمؤتمر الدولي الثاني للغة العربية (مايو ٢٠١٣) www.alarabiahconference.org

٣- البيان الختامي للمؤتمر الدولي الثالث للغة العربية (مايو ٢٠١٤) www.alarabiahconference.org

٤- البيان الختامي للمؤتمر الدولي الرابع للغة العربية (مايو ٢٠١٥) www.alarabiahconference.org